تمهيد:

أصبحت الحوكمة من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات، فهناك سلسلة من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضين وما زالت تقع حتى الآن أدت إلى زيادة اهتمام الدول والحكومات إلى دراسة هذه الانتكاسات المالية التي تعصف بالدول الصناعية الكبرى والدول ذات الاقتصاد القوي والمحدود على حد سواء، وقد أدت هذه الانتكاسات إلى إعطاء اهتمام كبير بموضوع الحوكمة ، وهذا بعد انهيار شركة انرون و ورلدكوم، وأزمة المدخرات في الولايات المتحدة الأمريكية، والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات في الدول المتقدمة، وكذلك الأزمة المالية الأمريكية 2008 التي أدت إلى الركود الاقتصادي والتي تعد مؤشرا على عدم تطبيق قواعد الحوكمة.

إن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة ، حيث يشكل عنصرا مهما من عناصر تقييم الشركة، وعامل اطمئنان للمستثمرين بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين ، كذلك أصبح مديرو الاستثمار المحترفون يأخذون مدى تطبيق الشركات المساهمة لقواعد الحوكمة كقيمة لها سعر مضاف لسهم الشركة إن لم نقل أن لها دورا كبيرا فى اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه في شركة معينة، ليس ذلك فحسب بل أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني في تصنيف شركة معينة أو اقتصاديات معينة، ولا يمكن الوصول إلى التطبيق الأمثل لمبادئ الحوكمة ما لم يكن هناك إلمام تام بأهم المفاهيم المتعلقة بها وبمحدداتها وبمختلف الجوانب الفكرية المرتبطة بها وبالأطراف المكلفة بالوقوف على حسن تنفيذها والأطراف المستفيدة منها وهو ما نحاول أن نستعرضه خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات

يشير واقع البحث الأكاديمي إلى وجود اختلافات جوهرية في بعضها وشكلية في بعضها الآخر حول مفهوم حوكمة الشركات،ولا بد في البداية من الإشارة الى عدم وجود رؤيا موحدة في ترجمة هذا المصطلح(Corporate gouvernance) في اللغة العربية فقد تنوعت وتعددت التعاريف المطروحة له وجاء هذا التعدد نتيجة لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين وتعدد أغراضهم البحثية.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

إن مصطلح حوكمة الشركات هو ترجمة للكلمة الانجليزية (Corporate gouvernance) التي تعني ممارسة السلطات للإدارة الرشيدة وتعود جذور الكلمة إلى مفهوم الحكم الراشد* ، وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في اللغة الفرنسية خلال القرن 13م،كمرادف لمصطلح الحكومة إذ انتقل من السياسة وإدارة الدولة إلى الشركات فأصبح الحديث عن حوكمة الشركات من أجل كفاءة اقتصادية عليا ومعالجة المشكلات الناتجة عن الممارسات الخاطئة من قبل الإدارة الخاصة بالشركات و المراجعين الداخليين والخارجيين أو من قبل تدخل مجلس الإدارة بما يعوق انطلاق هذه الشركات[1] .

أولا: مفهوم الحوكمة لغة

«حوكمة الشركات» ترجمة لكلمة إنجليزية هي corporate governance[2]: فكلمة corporate معناها شركة، وكلمة governance معناها حاكمة من الإحكام والحاكمية؛ وبالرجوع إلى معاجم اللغة العربية والبحث تحت لفظ «حكم» نجد أن العرب تقول: حكمت واحكمت وحكّمت، بمعنى: منعت ورددت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم؛ ومن المعاني لكلمة «حَكَم»: حَكَمَ الشيء وأحكمه كلاهما: منعه من الفساد.

ورغم أن لفظ حوكمة لم ترد فى القواميس العربية على هذا الوزن، إلا أن المعنى العام لها من مادة لفظ حكم الذى يعنى كما سبق القول المنع من الظلم والفساد وهو المتفق عليه اصطلاحا لكلمة الحوكمة التي تهدف الى منع الظلم والفساد كما سيأتي بعد، ولقد حاول البعض ترجمتها إلى: الحاكمية أو الضوابط المؤسسية الحاكمة, إلا أن المصطلح الشائع هو الحوكمة الذى لقى استحسانا من رئيس مجمع اللغة العربية وأقره عام 2002 .

---

* الحكم الراشد هو الحكم الذي يوفر النزاهة والمساءلة بواسطة أفراد الشعب ويضمن احترام المصلحة العامة ويستهدف في النهاية تحقيق مصلحة المجتمع،كما عرف بأنه الحكم الذي يتم تطبيقه عبر مجموعة من القوانين والقواعد التي تؤدي الى الشفافية وإعمال القانون.

[1]– عبد الحفيظ الصادي ، **الحكم الراشد للشركات**، نقلا عن الموقع http//:www.twsyat.net/forum/chowthread.php،اطلع عليه يوم 2013/03/12.

[2] - محمد عبد الحليم عمر، **حوكمة الشركات –تعريف مع إطلالة إسلامية–**، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، 23 أفريل 2005، ص 03.

ثانيا: مفهوم الحوكمة اصطلاحا: تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف وفيما يلي نتطرق لأهم التعريفات التي جاءت في هذا المصطلح:

– تعريف البنك الدولي: عرف البنك الدولي الحوكمة على أنها:" الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية"[1]

– تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية: عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الحوكمة على أنها:"مجموعة القواعد والإجراءات والآليات المتخذة من قبل كل السلطات التي تضمن التطبيق الجيد لإدارة شؤون الدولة في أعلى مستوى من الفعالية[2]".

– تعريف صندوق النقد الدوليFMI*: عرف الحوكمة على أنها"الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع"[3].

– تعريف مؤسسة التمويل الدولية **IFC: تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[4] ".

– تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ***OECD: كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين[5] ".

– تعريف فرنسو أشر françois asher: عرف هذا الباحث الحوكمة على أنها:" اشتراك المؤسسات الاقتصادية والفاعلين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها وذلك من أجل خلق جديد ومبدأ قائم على تقاسم المسؤوليات في عملية إعداد وتنفيذ السياسات القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع".

– تعريف جيمس بوتن و كولن برادفور" james boughton and colin bradford"[1]:

---

[1] – عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح عشماوي، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 28.

[2] -Brahim LAKHLEF, " **la bonne gouvernance - croissance et d'développement** ", Ed-Dar Alkhaldounia, Alger, 2006, p 14.

* Fonds monétaire international

[3] - عرابة رابح، بلعياء خديجة،"**الحكم الراشد اختيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية**"، الملتقى الوطني الثالث حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية ،سكيكدة، 2007، ص03.

** international finance corporation

[4]– نجعان جهان ، "**حوكمة الشركات متطلباتها، مبادئها ونطاق تطبيقها**"–كونست–للاستشارات الاستثمارية،سنة2009،ص04.

*** Organisation for Economic Co-operation and Development

[5]– حبار عبد الرزاق"**الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي -حالة دول شمال إفريقيا**– "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا" العدد السابع ، سنة 2009،ص76.

"إن الحوكمة العالمية المثالية هي عملية للقيادة التعاونية تجمع معا الحكومات والوكالات العامة متعددة الأطراف والمجتمع المدني لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع ، وهي توفر توجيها استراتيجيا ثم تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية ، ولكي تكون فعالة ينبغي أن تكون شاملة وديناميكية وقادرة على تخطي الحدود والمصالح القومية و القطاعية وينبغي أن تكون ديمقراطية من النظم الاستبدادية وأكثر انفتاحا من الناحية السياسية من النزعة البيروقراطية وتكاملية أكثر منها متخصصة".

اعتمادا على مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن:

– الحوكمة هي مجموعة من القوانين و النظم و القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط أهداف الشركة.

– الحوكمة هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف و التحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم واستغلال موارد المؤسسة على نحو أمثل.

المطلب الثاني: هيكل نظام حوكمة الشركات ومحدداتها

تقوم حوكمة الشركات على هيكل يتضمن مجموعة من العناصر وتتأثر بمجموعة من المحددات نوجزها فيما يلي:

أولا: هيكل نظام حوكمة الشركات: من خلال العرض السابق لمفهوم حوكمة الشركات يتضح لنا أنه عند تطبيق نظام الحوكمة داخل أي شركة يجب أولا الأخذ في الاعتبار طبيعة الشركة والظروف التي تعمل بها وهيكلها التنظيمي والثقافة الإدارية لدى أعضاء مجالس إدارتها والمديرين التنفيذيين بها، وهذا بالضرورة يؤدي إلى القول بأن قواعد حوكمة الشركات التي تنص عليها لوائح الحوكمة التي تصدرها مختلف الهيئات الدولية هي قواعد عامة يجب أن تلتزم بها الشركات على أن تقوم الشركة –حسب ظروفها– بصياغة ووضع نظام حوكمة بداخلها يؤدي في النهاية إلى الإلتزام بتلك المبادئ[2]، وبصفة عامة فإن هيكل حوكمة الشركات يجب أن يقوم على العناصر التالية[3]:

---

[1]– جيمس بوتون وكولن برادفور ، "**الحوكمة العالمية:قوى فاعلة جديدة،قواعد جديدة** "، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي،ديسمبر2007 ص11.

[2]– محمد مصطفى سليمان، "**حوكمة الشركات ودور مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين**" ، الدارالجامعية–الاسكندرية، مصر، سنة2008،ص24.

[3]– مركز المشروعات الدولية " **حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين**"من الموقع: www.arabia.org/2003/ اطلع عليه يوم 2012/02/05.

1- المشاركة: وهي حق الجميع المشاركة في اتخاذ القرار مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية ووسطية تمثل مصالحهم، وتركز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث ،وعلى توفير القدرات للمشاركة البناءة.

2- الاستمرارية: وهي إمكانية استمرار نشاطات الحكومة والتنمية الشمولية على المدى البعيد الداعية إلى تقليص حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية.

3- الشفافية: والتي تركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسات، إضافة إلى التزامها بالتوقيت المناسب وبالدقة في عملية الإفصاح عن جميع المعلومات الهامة المتعلقة بالمركز المالي، وبأداء الشركة وهيكل الملكية، وبحوكمة الشركة، وذلك من خلال قنوات اتصال معينة يمكن لجميع الأطراف المهتمة بالشركة الوصول إليها بسهولة[1].

4- الشرعية: أن تكون السلطة مشروعة من حيث الإطار التنظيمي والتشريعي والقرارات المحددة من حيث المعايير في المؤسسة و العمليات والإجراءات بحيث تكون مقبولة لدى العامة، وتكمن أهمية هذا المبدأ في أنه يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء وزيادة إنتاجية العمال، كما أن عدم تبني المشاركة يؤدي إلى إضعاف الدور الاستراتيجي للإدارات العليا، وذلك لانشغالها بالتفاصيل وعدم توفر الوقت الكافي للاهتمام بالإستراتيجية مما ينعكس سلبا على أداء الشركة.

5- العدالة والمساواة: بحيث تتوفر الفرص للجميع بكافة أنواعهم وأجناسهم لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها، مثلما يتم استهداف الفقراء لتوفير الرخاء للجميع وهذا ما يعطيها الميزة الخدماتية.

6- تعزيز سلطة القانون: بحيث تكون الأنظمة والقوانين عادلة وتنفيذها نزيه سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان و ضمان مستوى عال من الأمن والسلامة العامة في المجتمع .

7- الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد : حسن استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الاحتياجات المحددة.

8- المساءلة: يكون متخذو القرارات في القطاع العام و الخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور و دوائر محددة ذات علاقة ،كذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات، وتعني المساءلة تقديم كشف حساب عن تصرف ما وتشمل جانبين: الجانب الأول هو التقييم والجانب الثاني هو الثواب أو العقاب، أي تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه، وبالتالي فمجلس الإدارة يخضع لمساءلة المساهمين والمدير العام بدوره يخضع لمساءلة مجلس الإدارة ويخضع المدراء التنفيذيون لمساءلة المدير العام والموظف يخضع لمساءلة مديره وهكذا..

[1]- محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره،ص24.

9 التنظيم: الحوكمة تنظيمية أكثر منها رقابية بحيث تركز على نطاق الإشراف والمتابعة وتترك أمور التنفيذ والرقابة للمستويات الإدارية الأدنى وتبرهن على قدرتها على حل الأزمات الطارئة بفعالية كبيرة .

ثانيا: محددات حوكمة الشركات: هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهي المحددات الخارجية والمحددات الداخلية ونعرض هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي[1]:

1- المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار[2]في الدولة، والذي يشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، كفاءة القطاع المالي[3]، بالإضافة إلى عناصر أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي[4]:

أ- **القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق** :مثل قوانين الشركات، وقوانين العمل وقوانين الاستثمار ورأس المال وقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنع الاحتكار.

ب- **توفير التمويل اللازم للمشروع** من خلال وجود نظام مالي جيد يشجع الشركات على التوسع والمنافسة.

ج- **كفاءة الأجهزة الرقابية** :مثل هيئات سوق المال وذلك بإحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة وكذلك وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي فى حالة عدم التزام.

د- **دور المؤسسات غير الحكومية** فى ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات جمعية المحاسبين ونقابات المحامين والعمال والموظفين وسلطة النقد. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تؤدي إلى حسن إدارة الشركة وتنظيمها مما يقلل المخاطر .

2- المحددات الداخلية: تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين[5]. القوانين واللوائح داخل الشركة، وتتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسئوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب

---

[1]- محمد حسن يوسف ، "**محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**" ،سنة2007 ص6.

[2]- محمد مصطفى سليمان ، "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**"، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، مصر، سنة2006، ص20.

[3] - علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 46.

[4]- محمد ناجي حسن ، **الإشراف والحوكمة في البنوك** ، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق في اطار حوكمة الشركات ، مصر ،2005 ، ص377.

[5] - علاء فرحان طالب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

الشكل 1-1 : المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة

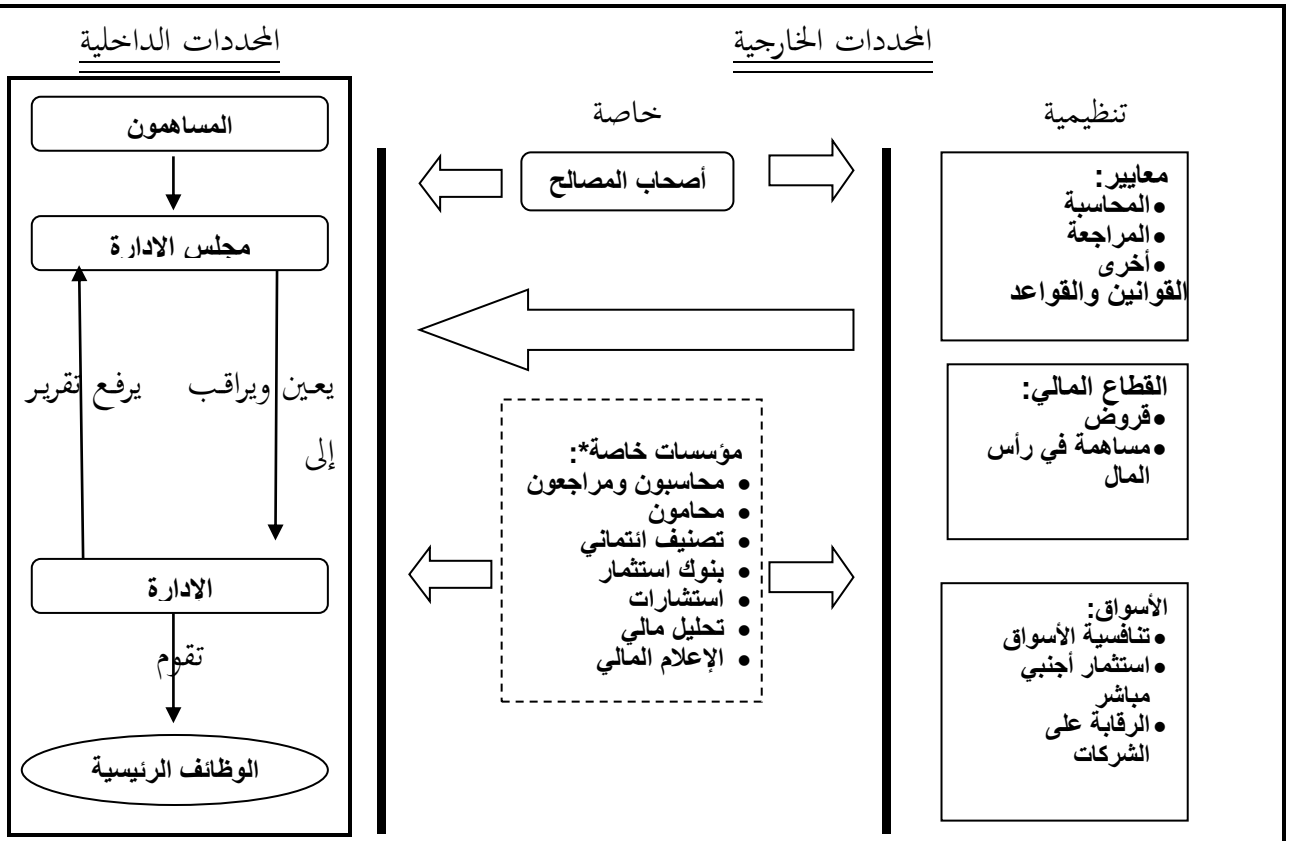

* المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

المصدر:محمد حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص7.

المطلب الثالث: أهداف حوكمة ا لشركات وأهميتها

تحظى مبادئ حوكمة الشركات بأهمية كبيرة في الاقتصاديات وذلك للأهداف السامية التي جاءت من أجلها:

أولا: أهداف حوكمة الشركات: تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي[1]:

– التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة.

– تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي[2].

– تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية.

– ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

– زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية.

– الإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.

– كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين[3].

– تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين حتى تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية.

ثانيا: أهمية حوكمة الشركات: تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة، وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية، وتعد حوكمة الشركات من أهم

---

[1]– زرزار العياشي، مداخلة بعنوان" **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**"، الملتقى الدولي الثامن–الحوكمة المحاسبية للمؤسسة– واقع، رهانات وأفاق،يومي 07-08 ديسمبر2010،جامعة أم البواقي،ص 4-5.

[2] – عطا الله وارد خليل، مرجع سبق ذكره، ص35.

[3] – علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي شركة لوظائفها بأكمل وجه، وتأكيد نزاهة مجلس الإدارة فيها وكذلك ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها وضمان تحقيق الشركة لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم، وعموما يمكن التمييز بين الأهمية بالنسبة للشركات و والأهمية بالنسبة للمساهمين[1].

1- أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات: تظهر أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات من خلال أنها:

- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.
- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين، لتمويل المشاريع التوسعية.
- تحظى الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم

2- أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين: تظهر أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمساهمين من خلال أنها:

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.
- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة و الوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

كما تكمن أهمية الحوكمة في[2]:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري الذي تواجهه الشركات.
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول.
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- توفر قواعد الحوكمة الإطار التنظيمي الذي يمكن للشركة من خلاله أن تحدد أهدافها وكيفية تحقيقها.

---

[1]- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**" الدار الجامعية،الاسكندرية،سنة2007، ص28.29

[2] - محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، طبعة2008، ص15.